

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
كلية الآداب والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها
الأستاذ: حمزة بوزيان

محاضرات مقياس: أصول النحو
لطلبة السنة الثانية
دراسات لغوية
المحاضرة الأولى

تمهيد: حظيت اللغة العربية باهتمام الباحثين منذ القرن الأول هجري بغية حفظ أصولها وضوابطها التي بنيت عليها، وولفي كلّ ذلك الرواج الذي وجدته من الباحثين فقط حتى لا يصيبها اللحن الذي ألمّ باللغات الأخرى، ولعلّ أهمّ سبب أفضى إلى هذا الاهتمام - بهذه اللغة - كونها مرتبطة بالقرآن الكريم، وقد سعى الباحثون العرب المحافظة عليها من الفساد وذلك من خلال وضع قواعد تقوم على لسان فصيح أصيل يخرج من بيئة سليمة السليقة، فطرية القريحة، صافية المعدن، تزخر ألفاظها بحقول من المعاني التي تسترعي أذن المتلقّي وذهنه أثناء استعمالها الدلالية.

وضع اللغويون أحكاما معرفية - متعلّقة بالقائل والزمان والمكان - اعتمدوا عليها في عمليتي الجمع والتفعيد لهذه اللّغة، وقد سمّي هذا العلم فيما بعد بأصول النحو، ولم ينل هذا العلم الاستقلالية في مستهلّ الدّراسات اللّغوية بل كان يحال إليه فقط، وأصفى شاهد على ذلك ما ألفيناه في كتاب الزجاجي (ت337هـ) الموسوم "الإيضاح في علل النحو" ، لكننا نجد بعده ابن جني (ت392هـ) قد أبان عن قواعد هذا العلم (أصول النحو) وأرسى دعائمها في كتابه "الخصائص" ، بيّد أنّه لم يُفرد لمادّته بالدّراسة والتّحقيق.

حظي علم أصول النحو بعد ذلك باهتمام ابن الأنباري (ت 577هـ) في كتابه "لمع الأدلة في أصول النحو"، فقام بالدراسة والتحليل والتفصيل بما يوافق ما تعارف عليه أهل الاختصاص في هذا العلم. ثم ألف السيوطي (ت 911هـ) من بعدهم - في هذا الباب - كتاباً أسماه بـ"الاقتراح في علم أصول النحو"، ونلفي هذا الكتاب جامعاً لآراء من سبقه من اللغويين.

مفهوم أصول النحو:

إنّ المتأمل لهذا المصطلح يتّضح له أنّه مركب من شطرين: (أصول والنحو)؛ وبالرجوع إلى كتب المعاجم فإننا نجد معنى (الأصل) يدلّ على الأساس الذي يبنى عليه الشيء، جاء في مقاييس اللغة: "(أصل) الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض، أحدها: أساس الشيء"¹.

أمّا بالنسبة لمصطلح النحو فإنّه يعدّ مجموعة من القوانين والقواعد المستخرجة من استقرار ووصف كلام العرب، وتكمن أهميته حتى يفقه العجمي (غير الفصيح) اللغة العربية وكلام العرب ويصبح فصيحاً كالعربي الفصيح، كما أنّه نشأ هذا العلم بغية حفظ اللسان من الخطأ واللحن وسلامة التعبير .

وقد كان يشمل علم النحو في القرون الأولى كلّ من الصرف والنحو، وأصفي شاهد على ذلك ما ورد عند ابن جنّي (ت 392 هـ) في كتابه "الخصائص" في قوله: "والنحو هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من

¹ - مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر 1979م ج 1 ص 109.

ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها ردّ به إليها"².

يتّضح من هذا القول أنّ ابن جنّي بعد أن عرّف علم النحو عزّج على أمثلة متعلّقة به، ومنها التثنية والجمع غير ذلك ونراها نحن من علم الصرف، وهذا ما يوضّح أنّ علم الصرف لم يكن منفصلاً عن علم النحو عند القدامى؛ لأنّ كليهما له علاقة مباشرة مع التركيب.

أمّا لو سار بنا الركب إلى المحدثين لوجدنا الفرق بين النحو والصرف جلي، ومن ذلك ما نلّفه عند صاحب (المستوفى) الذي وضّح مفهومه بقوله: "النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم، لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحدهما إلى الأخرى"³. فنلاحظ على هذا التعريف اهتمامه بما هو متداول في الدّراسات اللّسانية الحديثة، وهي العلاقة بين الدال والمدلول أو اللفظ والمعنى.

تعريف أصول النحو: هو العلم الذي تعرف به أصول (أسس) التفكير النحوي في الإجراءات العلمية التي قام بها النحاة، يعني ليس الهدف من علم أصول النحو معرفة الحكم النحوي والحركة الإعرابية لأنّ ذلك في باب النحو، أمّا أصول النحو فهو معرفة الأسس التي قام عليها هذا التفكير، وقد ورد تعريف علم أصول النحو عند السيوطي في قوله: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلّته، وكيفية الاستدلال بها، وحال

² - الخصائص لابن جنّي، 34/1.

³ - الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح: محمود فحال، دار القلم دمشق، ط1 (1409هـ، 1989م)،

المستدل"⁴. وهذا التعريف فيه بيان لحقيقة أصول النحو كونه فن مستقل قائم بذاته، يهتم بالبحث عن الأدلة الإجمالية - وليس التفصيلية- التي استند عليها النحاة في البرهنة على أحكامهم النحوية، كاستنباط الأدلة من القرآن الكريم، والسماع؛ والكيفية المناسبة التي ينبغي السير عليها في حال الاستدلال؛ كتقديم السماع على الإجماع مثلا، وحال المستدل من حيث شروطه ومواصفاته التي تخوّل له التصدر للقول في هذا العلم برأيه.

فائدة علم أصول النحو:

- إقرار الحكم النحوي بالبيّنة والبرهان مع التعليل.
- الترفع عن سفالة التقليد إلى قمة الاطلاع على البرهان والحجج.
- تمييز الصحيح من الخطأ في الأوجه الإعرابية.
- الوقوف على أصل الخلاف في الأحكام النحوية.

أدلة النحو (أقسام أصول النحو):

ذكر اللّغويون أنّ أقسام أصول النحو - أي أدلّته - أربعة: " السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال "، وقد اتّفقوا على السّماع (النقل) والقياس؛ وتباينوا حول الإجماع واستصحاب الحال، ومّا يجري على هذا السنن الذي ذكرنا قول السيوطي: وأدلة النحو الغالبة أربعة: قال ابن جني في الخصائص: "أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع والقياس"⁵. فما هو مقرر عند ابن جني هو إضافته للإجماع للسماع والقياس، ولم يقل بالاستصحاب، وأمّا ابن الأنباري فلم يقل بالإجماع وقال بالاستصحاب، كما في أصوله حيث قال: "أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال"⁶. فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، فكأنّه لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم على ما ذكره السيوطي.

⁴ - الاقتراح: ص 25.

⁵ - الاقتراح: ص 26.

⁶ - الإعراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م، ص 80.

أولاً: السماع:

تعريف السماع:

ونقصد بالسماع النقل وتلقي اللغة وسماعها من أهلها، وقد عرّفه السيوطي بأنّه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع، لا بدّ في كلّ منها من الثبوت"⁷. يتّضح أنّ السماع عنده هو الكلام الذي يرقى إلى درجة عالية من الفصاحة، وهو يخصّ بذلك كلاماً معيناً، في زمن مخصوص، وفي بيئة مخصوصة، ولا بدّ أن نشير إلى أنّ تعريفه كان جامعاً لكلّ المصادر التي اعتمدها من قبله في تأصيلهم للمسائل النحوية، وهذا تفصيلها.

1- الاحتجاج بالقرآن الكريم:

لا خلاف فيه بين العلماء في حجية نص القرآن الكريم؛ فهم مجمعون على أنّه أفصح ممّا نطقت به العرب، إلّا أنّ القراءات السبع المتواترة لها الصدارة والأولية في الأخذ بالأصل النحوي، ثمّ تأتي بعد ذلك القراءات الشاذة، قال السيوطي: "أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أو آحاداً، أم شاذاً"⁸.

بينما نجد بعض النحاة أولوا المعاني النحوية لبعض الآيات والقراءات الشاذة التي تتعارض مع القاعدة النحوية المستنبطة عن طريق السماع، ومع ذلك لم يقع الخلاف بين حول الاحتجاج بالقراءات الشاذة، وهذا ما نبّه إليه السيوطي بقوله: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"⁹. إلّا أنّه كانت هناك مفاضلة بين هذه القراءات، فإذا كانت القراءة موافقة للفصح من كلام العرب كانت لها الأفضلية في الاحتجاج على القاعدة النحوية.

⁷ - الاقتراح: ص 67.

⁸ - الاقتراح: ص 67.

⁹ - الاقتراح: ص 68.

2- الاحتجاج بالحديث الشريف:

أجمع النحاة أنّ الحديث الشريف أفصح كلام العرب إن صحّت نسبته إلى النبي عليه الصلاة والسلام، بيد أنّه وقع الخلاف: هل يحتجّ بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في أصول النحو؟ ونجد أنّ أكثر علماء النحو يمنعون الاحتجاج بالأحاديث ومن هؤلاء العلماء ابن الضائع وأبو حيان، وذهبت طائفة أخرى إلى جواز الاستدلال بالحديث في القواعد النحوية، ومن أشهرهم ابن خروف الإشبيلي وابن مالك وابن هشام، وهذا تفصيل لهذين الرأيين:

أ. **المانعين لحجّيته:** ذكر أصحاب هذا الرأي علّتين تمنع من الأخذ بالحديث النبوي الشريف، العلة الأولى أنّ أهل الحديث أجازوا رواية الحديث بالمعنى - لا باللفظ - وضربوا لذلك مثلاً بقصّة المرأة التي قامت فعرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها لأحد الجالسين، فقد روي هذا الحديث **بملككتكها** بما معك من القرآن؛ وروي **زوّجتكها** بما معك من القرآن؛ وروي **خذها** بما معك من القرآن، فالتحويون يقولون هذه قصّة واحدة والنبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يكون تكلم بهذه الثلاث، فمعنى هذا أنّ كلّ راوي قد روى بمعنى الحديث لا بلفظه، وإذا كان الحديث قد روي بالمعنى لا يمكن أن نستدلّ به لأننا لا نقطع أنّ ذلك اللفظ هو اللفظ التّبوي، ولو كان لنا الجزم أنّ ذلك هو من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لا بدّ أن نستدلّ به لأنّه أفصح العرب.

أما العلة الثانية هو أنّ رواة الحديث كثيرهم كانوا يلحنون في الحديث ويخطؤون لأنّهم كانوا غير عرب، فالحديث الشريف لم تقتصر روايته على أبناء العربية فقط، بل رواه كثير من الأعاجم الذين ليس لهم دراية كاملة بعلوم اللغة، وهذا ما يجعل فرضية اللحن فيه قائمة.

ونلفي السيوطي بيّن سبب المنع بحجّة الحديث على هذا الطرح السّابق بقوله:
"فإنّ غالب الأحاديث مروى بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل
تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخروا، وأبدلوا
ألفاظاً بألفاظ"¹⁰.

ومع ذلك فإنّ السيوطي يقرّ بجواز الاستدلال بالحديث إذا روعي فيه فصاحته
وبقاؤه على لفظه، وهذا يكون في جوامع الكلم، فقال: "وأما كلامه صلى الله عليه
وسلم فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك قليل جداً، إنّما يوجد
في الأحاديث القصار، على قلة أيضاً"¹¹.

ب. **القائلين بحجّيته**: أجاب المجيزون على الاستدلال بالحديث النبوي في أصول النحو
فقالوا إجابة على أن لا **نقطع** بأنّ ذلك اللفظ النبوي، فقالوا القطع غير مراد وإنّما
المراد غلبة الظنّ، أي أن يغلب على ظنّك أنّ هذا الحديث قد قاله النبي صلى الله
عليه وسلّم بهذا الشكل أو لا، فهذه المسألة اجتهادية.

وأما القول إنّ الرواة قد تطرّق إليهم الخطأ واللّحن هذا صحيح، لكن الأحاديث
النبوية كثير منها قد دُوّن في الصدر الأوّل من الإسلام قبل أن يتطرّق الخلل إلى
اللّسان، عندما كانت العربية مازالت على هيأتها السليمة، يعني أنّ هؤلاء الرواة وإن
رووا الحديث بالمعنى فإنّهم عرب يُحتجّ بلغتهم، فروايتهم الحديث بالمعنى لا تخرجه عن
جواز الاحتجاج به لأنّهم عرب خُلّص.

ثمّ يقول العلماء القائلين بأخذ حجّية الحديث إنّ هذا الذي طعنتم به في
الاستدلال بالحديث موجود مثله في الشّعور الذي أجمعتم على الاستدلال به، فالذي

¹⁰ - الاقتراح: ص74.

¹¹ - الاقتراح: ص74.

قد حتم به في الحديث مقدوح به أيضا في الشعر، لأنّ هناك أيضا من بالشعر يلحن ويخطئ؛ كما وُجد به الرواية بالمعنى، فإذا مُنع الاستدلال بالحديث فلا بدّ أيضا أن يُمنع في الشعر، وضربوا مثلا بحمّاد الزاوية (وقد لُقّب بالراوية لكثرة روايته للشعر) فقد احتجّ كثيرا بما روى وقيل في ترجمته كان يلحن، وكان يكسر الشعر، كان يكذب (أي كان يصنع بيتا من الشعر وينسبه للأقدمين).

ومن خلال متابعتنا لهذين الرأيين يتّضح لنا أنّ إعمال الحديث في الأصل النحوي يتمّ بشروط:

- أن يكون الحديث صحيحاً.
 - أن يكون الحديث مروياً بلفظه ومعناه.
 - أن لا يكون فيه زيادة من طرف الرواة.
 - أن يبلغ درجة الفصاحة التي لا مأخذ عليها.
- وهذا نجده في جوامع الكلم وهي قليلة.
- 3. كلام العرب:** ونقصد بكلام العرب شعرهم ونثرهم من العصر الجاهلي ثمّ صدر الإسلام إلى أن فسدت ألسنتهم، وقد جعل النحاة معايير للاستشهاد بكلام العرب، منها ما هو زماني، ومنها ما هو مكاني:

1- الضابط الزمني: ويقصد به الفترة التي حافظت فيها اللّغة العربية على فصاحتها، ولم يتسرب إليها شيء من اللّحن والخطأ، وقسمت هذه المرحلة على أربعة مراحل¹²:

المرحلة الأولى: الجاهليون: حظيت هذه الفترة بالتنافس الشديد بين الشعراء والبلغاء كامرئ القيس والنابعة الذبياني وغيرهما، وهذا ما جعل اللّغة تبلغ الذروة في فصاحتها، كما أنّها تعدّ الفترة الأفضل في المدونة العربية، لذلك لا خلاف بين النحاة في الاستشهاد بكلام أصحاب هذه المرحلة.

¹² - شرح كفاية المتحفظ: ص101.

المرحلة الثانية: المخضرمون: ونقصد بها هؤلاء الشعراء الذين عاشوا فترتي الجاهلية والإسلام مع بعض كحسان وعبد الله بن رواحة وكعب بن زهير، وقد حافظت اللغة في هذه الفترة على فصاحتها، لعدم احتكاك العرب بالعجم.

المرحلة الثالثة: الإسلاميون: ونقصد بهم بالأخص شعراء العصر الأموي كالفرزدق، وجري، والأخطل، وقد تباين الباحثون في حجية الاستشهاد بكلام شعرائها وخطبائها، فذهب كثير منهم إلى الأخذ بسماعها مع عدم وجود المخالف في المرحلتين اللتين سبقتها.

المرحلة الرابعة: المولّدون: يعدّ بشار بن برد أوّل المولّدين، وقد استثنى اللّغويون الاستدلال على القواعد النحوية لاختلاط اللسان العربي بغيره من العجم كالفرس والترک، ويجوز الاستشهاد بشعرهم في المعاني والبيان والبدیع على سبيل الاستثناس، والإمتاع، لا غير. وخالف الزمخشري هذه الضوابط فاستشهد بكلام المولدين كأبي تمام في تفسيره للبقرة وقال أجعل ما ينظمه بمثابة ما يرويه، لأنّ أبا تمام له ديوان الحماسة.

2- الضابط المكاني: ونعني به عدم أخذ اللغة من كلّ القبائل العربية، لأنّ بعض هذه القبائل كانت مجاورة للعجم من الفرس والأحباش والروم والهنود، وعلى هذا الأساس فإنّ الذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ، ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الأعراب، والتصريف؛ ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين؛ ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم¹³. والذي يتّضح من هذه المقولة أنّ هذه القبائل كانت موجودة في قلب جزيرة العرب مجاورة لمكة المكرمة.

أقسام المسموع:

قسّم ابن جنّي المسموع في كتابه الخصائص إلى قسمين مطّرد وشاذّ، ويرى أنّ هذين القسمين لهما أربعة أشكال:

¹³ - الاقتراح: ص 91.

1. مطّرد في القياس والاستعمال معا وهو الغاية المطلوبة، نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد.

2. مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال، نحو: الماضي من (يذر) و (يدع) (وذر وودع وهذا نادر في الاستعمال) ، وقولهم: مكان مقبل، هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل، والأول مسموع أيضا.

3. مطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس نحو قولهم: استحوذ واستنوق الجمل واستوصبت الأمر وأبي يأبى والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير.

4. شاذّ في القياس والاستعمال معاكقولهم: ثوب مصون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه¹⁴.

معايير الاستشهاد بكلام العرب: اقترح علماء اللّغة معايير أساس حتى يمكن أن يُحتجّ بكلام العرب، أهمّها ما يلي:

— أن يكون من الكلام المراحل الثلاثة الأولى: الجاهليين، المخضرمين، والإسلاميين، أي لا يحتجّ بكلام المولدين ومن تلاهم.

— أن يقتصر على القبائل المتوغلة في البداوة، وفي قلب الجزيرة العربية، والتي حافظت على فصاحتها، فمثلا لا يحتجّ بكلام الذين جاوروا القبط أو أهل الشام مثل غسان في قواعد النحو.

— رفض الكلام الذي يُجهل صاحبه أو سنده.

يتبع...

تطبيق:

¹⁴ - الخصائص، ابن جنّي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج1 ص98.

1. ذكرنا أنّ القرآن الكريم يأتي في المرتبة الأولى من حيث الاستشهاد، وقد استقى منه النحاة مادّتهم النحوية كونه أعلى درجات البلاغة والفصاحة.

هات أمثلة نحوية استشهد فيها النحاة لآيات من القرآن الكريم.

2. استدّل ابن مالك في ألفيته بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم

ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" من أجل إثبات أنّ لغة "أكلوني البراغيث"

صحيحة، وقد ذكر أبو حيان وشيخه ابن الضائع أنّ ابن مالك قد أكثر من ذلك

حتى صار يسمّيها "لغة يتعاقبون".

ناقش هذا القول مستدلًا بما يدعّم هذه اللّغة - أكلوني البراغيث - من أشعار

العرب.

3. ذكرنا أنّ ابن جني قسّم المسموع في كتابه الخصائص إلى قسمين مطّرد وشاذّ، ويرى

أنّ هذين القسمين لهما أربعة أشكال.

هات أمثلة عن كلّ شكل من الأشكال الأربعة.

ملاحظة: يقدّم التطبيق عبر الإيميل الخاص: hamzachoupot@gmail.com

أمّا بالنسبة للطالب الذي لا يملك وسيلة للتواصل فلا بأس أن يحضر العرض إلى الكلية

إمّا بيوم الثلاثاء أو الأربعاء من كلّ أسبوع حتى يناقش فيه.

الأستاذ بوزيان حمزة